



السماط مصر

إيجيفرت
ش.م.م

شركة خاضعة لاحكام القانون ١٥٩ لسنة ٨١ - رأس المال المرخص به ثلاثة ملايين جنيه - رأس المال المصدر ثمانية وأربعين مليون جنيه

تقرير لجنة المراجعة عن المركز المالي لعام في ٢٠١٨/١٢/٣١

قامت لجنة المراجعة والمشكلة بمعرفة مجلس الإدارة طبقاً لأحكام المادة (٣٧) من قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة والمشكلة من :-

رئيس	عضو مجلس الإدارة	الأستاذة / شيرين مدوح عبد البافي
عضو	من ذو الخبرة	الأستاذ / السيد على حسين
عضو	من ذو الخبرة	الأستاذ / خالد حسن حسن

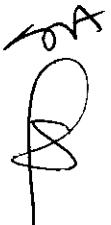
بمراجعة المركز المالي والتقارير الإدارية الدورية للشركة في ٢٠١٨/١٢/٣١ وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة تمهدأ لإرسالها لمراقب الحسابات وقد تضمنت الحالة العامة للشركة ونتائج الأعمال ومستقبل الأعمال والأنشطة الرئيسية للشركة على سبيل المثال :

- تم الحصول على المعلومات والإيضاحات الضرورية بشكل مرضي
- جميع التقارير متفقة مع الحسابات والملخصات
- الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية وطبقاً للسنوات السابقة
- نسبة حجم الأعمال وصافي الربح أو الخسائر
- حجم الأعمال وإجمالي مرتبات العاملين
- أي بيانات إضافية هامة يرى مجلس الإدارة عرضها على الجمعية العامة مع مراعاة أن يكون عرض الأرقام بالمقارنة مع أرقام السنة السابقة عن نفس الفترة

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والتي تتفق مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبة.

وقد تضمنت أعمال المراجعة إجراء فحصاً اختبارياً للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية في ٢٠١٨/١٢/٣١ وكذا تضمنت أعمال المراجعة تقييمها للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم مما يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذه القوائم المالية.

- **تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة** تتضمن كل ما نص به القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.





شركة خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ٨١ - رأس المال المرخص به ثلاثة ملليون جنيه - رأس المال المصدر ثمانية وأربعين مليون جنيه

وأينا: أن القوائم المالية تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها عن المركز المالي للشركة وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح ذات العلاقة:

▪ **انخفاض حجم الأعمال** في ٢٠١٨/١٢/٣١ مقارنة بحجم الأعمال في ٢٠١٧/١٢/٣١ وهي كالتالي:

- حجم أعمال ٢٠١٨/١٢/٣١	١٩٧٠٢٤٣١,٣٦
- حجم أعمال ٢٠١٧/١٢/٣١	٣٤٢٥٠٣٨٩,٩٢

بنسبة ٤٢,٤٨% عن نفس عام ٢٠١٧

وذلك لعدم تعاقد الشركة مع شركات الأسمدة والاكتفاء على البيع من المخزون بالإضافة إلى بعض المشتريات القليلة خلال هذه الفترة.

▪ **انخفاض مجمل الربح**: عام ٢٠١٨ عن عام ٢٠١٧ بنسبة لحجم أعمال بنسبة ٥,٦%

(نسبة مجمل الربح في ٢٠١٨/١٢/٣١ هي ٢,٢% وفى ٢٠١٧/١٢/٣١ هي ٧,٨% والفرق ٥,٦%)

▪ **أسباب صافي الخسائر في عام ٢٠١٨**

١) اعتماد الشركة فقط في معظم المبيعات على السحب من مخازن الشركة والأسمدة المستوردة من الخارج

٢) انخفاض قيمة المشتريات بمثيلتها عن عام ٢٠١٧

٣) تكلفة المبيعات كبيرة جداً تمثل ٩٧,٧٨% من حجم الأعمال

٤) المصروفات العمومية الإدارية وهي تمثل نسبة ١٧,٧٥% من حجم الأعمال

وهذا أدى إلى وجود خسائر تصل إلى ١٣,٢٨% من حجم الأعمال وقيمتها ٢٦٦٤٩٠ جنيه

ولذلك قامت الشركة اعتباراً من شهر أكتوبر ٢٠١٨ الاعتماد على مشتريات من البضاعة المستوردة والمحلية وبيعها مباشرة حتى تستفيد من أرباح أفضل من تخزينها وهذا التنويع في المشتريات المحلية والمستوردة سيؤدي إلى تقليل الخسائر تدريجياً وتحويلها إلى أرباح خلال فترة قصيرة.

لذلك الشركة مستمرة في تفعيل الإجراءات الآتية ابتداء من بداية عام ٢٠١٩:

- التعاقد من الشركات المنتجة للأسمدة بجميع أنواعها.

- تنشيط القطاع التجاري بالشركة وتدعميه بالكافعات التي تضيف له

- محاولة استيراد من الخارج أنواع من الأسمدة التي تناسب السوق المحلي

- الاستمرار في تخفيض أي مصروفات ممكن الاستغناء عنها

- وفي هذا الصدد الشركة تتأنى في اختيار أفضل الشركات المنتجة والتي يعود التعاقد معها على الفائدة للشركة.

- ومن المتوقع انفراجة في حجم الأعمال في عام ٢٠١٩.

شركة خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ٨١ - رأس المال المرخص به ثلاثة ملايين جنيه - رأس المال المصدر ثمانية وأربعين مليون جنيه

- **انخفاض المخزون:** جميع المشتريات في الربع الأخير من عام ٢٠١٨ قد تم بيعها مباشرة دون تخزينها والاكتفاء بكميات قليلة من المشتريات خلال العام أدى إلى انخفاض المخزون وبذلك أصبح رصيد المخزون في ٢٠١٨/١٢/٣١ بقيمة قدرها ٦٦٣٧ جنيه.
- **زيادة المصارييف العمومية** عام ٢٠١٨ عن مثيلتها من عام ٢٠١٧ بنسبة ٦,١٦% وذلك نظراً لقلة المبيعات في عام ٢٠١٨ عن مثيلتها من العام السابق.
- نظراً لارتفاع الأسعار في جميع المصارييف الخاصة بالشركة من مصارييف مخازن وعمولات بنكية ومصارييف سيارات ... الخ وزراعة مرتبات.
- وقد قمنا بفحص ومراجعة التقارير الإدارية الدورية ومنها ما يقدم يومياً لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب مثل تقرير حركة تداول الشركة بالبورصة والذي يتضمن سعر الفتح، أعلى سعر وصل اليه سعر السهم، كمية التداول وأيضاً يقدم هذا التقرير بصفة أسبوعية كما يقدم بصفة شهرية.
- ونرى الإفصاح التام في صلب الميزانية والإيضاحات بكل ما يتعلق بكل فئة من أسهم رأس المال.
- تقرير الأداء والذي يقدم بصفة شهرية للسيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة ويشمل هذا التقرير تقديرات الأداء كل ادارة من ادارات الشركة (مدى الانضباط، التعاون والتفاعل مع الإدارات الأخرى، مدى انجاز كل إدارة للمطلوب منها من أعمال بالدقة والسرعة الازمة) .
- **ورأينا:** أن هذه التقارير تعد جيدة وواجوبة وتساهم بشكل كبير في مساعدة متخذ القرار في ما يراه مناسباً من قرارات تساعده على تقدم الشركة.
- وفيما عدا تأثير ماورد في الفترات السابقة فمن رأينا أن المركز المالي للشركة في ٢٠١٨/١٢/٣١ ، وقد تضمنت القوائم المالية المتكاملة وهي : (المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية ، السياسات المحاسبية المعينة والإيضاحات وكذلك يتم تقدير اصول الشركة والأوراق المالية التي تمتلكها عند اعداد القوائم المالية وأنها تتضمن الإيضاحات المتممة لأسس القياس ومعيار المحاسبة الذي اتخد اساساً لقياس القيمة الدفترية والسوقية للأصول والأوراق المالية) عبر بوضوح عن نشاط الشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح والنظم المصرية ذات العلاقة والتي تتفق مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة من الإتحاد الدولي للمحاسبة.

تحريراً في : ٢٠١٩/٢/١٢



عن لجنة المراجعة
حسين عبد الباقي
شيرين مددوح عبد الباقي



شركة خاصة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ٨١ - رأس المال المرخص به ثلاثة ملايين جنيه - رأس المال المصدر ثمانية وأربعين مليون جنيه

توصيات مجلس الإدارة فيما ورد بتقرير لجنة المراجعة في ٢٠١٨/١٢/٣١

تم الاطلاع على التقرير المقدم من لجنة المراجعة والمشكلة طبقاً لأحكام المادة (٣٧) من قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة والمقدمة لمجلس الإدارة مع المركز المالي للشركة في ٢٠١٨/١٢/٣١ - ووصينا بالآتي:

- **أولاً:** قد ارتأت الإدارة بأن القوائم المالية تعبّر بوضوح عن المركز المالي للشركة وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية.
- **ثانياً:** يثني مجلس إدارة الشركة على تطبيق السياسات المحاسبية الخاصة بالشركة و يتم الالتزام بإصدار القوائم المالية بكل المعايير المحاسبية المصرية.
- **ثالثاً:** يثني مجلس الإدارة على التقارير الدورية المقدمة له مع المركز المالي والتي تساعد في اتخاذ القرار في الوقت المناسب.
- **رابعاً:** تدرس الإدارة بشيء من التأنى إمكانية الإضافات الى القطاع التجاري يكون لديهم خبرة كبيرة في جميع أنواع الأسمدة المتاحة بالسوق وخبرة في التعاقدات مع شركات الأسمدة وعمل البرامج واستقطاب عملاء جدد خلال عام ٢٠١٩.

تحريراً في ٢٠١٩/٢/١٩

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
شريف ممدوح عبد الباقي

